



أكتوبر 2020 28

## الموضوع: تعيين مسؤول بوزارة الداخلية الإماراتية في رئاسة الإنترنت

حضرة الأمين العام،

نكتب إليكم، نحن الموقعون أدناه، لنعرب عن قلقنا البالغ إزاء [التقارير](#) الأخيرة التي أعلنت عن ترشيح اللواء أحمد ناصر الرئيسي، المفتش العام لوزارة الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة، لرئاسة الشرطة الجنائية الدولية (منظمة الإنترنت). ستجرى الانتخابات خلال اجتماع الجمعية العمومية يومي 7 و 8 ديسمبر في أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

نعقد أن تعيين السيد الرئيسي من شأنه أن يقوض مهمة وسمعة الإنترنت ويؤثر بشدة على قدرة المنظمة على تنفيذ مهمتها بفعالية وبحسن نية. بالإضافة إلى ذلك، نشعر بالقلق إزاء الافتقار إلى الشفافية والرقابة في العملية الانتخابية: لم يتم الإعلان عن المعلومات المتعلقة بالمرشحين للرئاسة، ولم يخضع المرشحون لإجراءات التدقيق من قبل الدول الأطراف والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

بينما ندرك أن عمليات الإنترنت تقع ضمن مسؤولية الأمين العام، يجب على الرئيس أن يجسد قيمه ورسالته. تنص المادة الثانية من النظام الأساسي للإنترنت على أن هدف المنظمة هو "ضمان وتعزيز أكبر قدر ممكن من المساعدة المتبادلة بين جميع سلطات الشرطة الجنائية في حدود القوانين القائمة في البلدان المختلفة وبروح "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان".

بالنظر إلى سجل الإمارات السيئ في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستخدام المنهجي للتعذيب وسوء المعاملة في مرافق أمن الدولة، فإن تعيين السيد الرئيسي رئيساً من شأنه أن يضر بسمعة الإنترنت ويتعارض بشكل كبير مع روح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومهمة المنظمة. وفي هذا الصدد، نود أن نذكر التقارير السابقة حول [إساءة استخدام](#) الإمارات للنشرات الحمراء للإنترنت.

بصفته المفتش العام الحالي في وزارة الداخلية، تشمل مسؤوليات السيد الرئيسي الإشراف على تنظيم وإدارة قوات الأمن والشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وإجراء عمليات تفتيش دورية في مختلف إدارات الوزارة، والتحقيق في الشكاوى المقدمة ضد الشرطة وقوات الأمن وعناصرها. السيد الرئيسي مسؤول مباشرة أمام نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية.

كممثل لدولة الإمارات العربية المتحدة، السيد الرئيسي هو جزء من جهاز أمني يستمر في استهداف المنتقدين السلميين بشكل منهجي، مما يجعل الحيز المدني غير موجود تقريباً في الدولة. تعرض المحامون والصحفيون والنشطاء السياسيون والمدافعون عن حقوق الإنسان في الإمارات لأعمال انتقامية قاسية وأساليب ترهيب واختفاء قسري وتعذيب واحتجاز تعسفي نتيجة للتعبير السلمي عن آرائهم، بما في ذلك تهم ملفقة تتعلق بـ "الإرهاب". أعرب فريق الأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي، في [رأي](#) صدر مؤخراً، عن قلقه إزاء "المشكلة المنهجية المتعلقة بالاحتجاز التعسفي في الإمارات العربية المتحدة"، مضيفاً أن الحرمان الممنهج من الحرية في انتهاك للقانون الدولي "قد يشكل جرائم ضد الإنسانية".

علاوة على ذلك ، تتحمل الإمارات مسؤولية الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني خارج حدود البلاد ، وعلى الرغم من إعلان انسحاب معظم قواتها البرية من اليمن في عام 2019 ، إلا أن الإمارات تظل جزءاً من العمليات العسكرية التي تقودها السعودية ، ولا تزال مستمرة التواجد في عدن والمحافظات الجنوبية ، وتواصل تقديم الدعم لبعض القوات اليمنية التي ارتكبت انتهاكات جسيمة على مدى السنوات العديدة الماضية.

أخيراً ، فإن انتخاب رئيس الأمن في الإمارات العربية المتحدة رئيساً للإنتربول من شأنه أن يقوض مصداقية الوكالة في مكافحة الجرائم الإلكترونية. نذكر أن الإنتربول ، كجزء من مهمته ، "يساعد البلدان الأعضاء على تحديد وفرز وتنسيق الاستجابة للتحديات السيبرية [...] [و] مساعدة البلدان في تطوير استراتيجيات الوقاية والتعطيل." ومع ذلك ، لجأت السلطات الإماراتية منذ فترة طويلة إلى برامج التجسس التي ترعاها الدولة لاستهداف المعارضين والصحفيين ونشطاء المجتمع المدني. كشف تحقيق أجرته روبرتز في عام 2019 عن فريق سري من عملاء المخابرات الأمريكية السابقين ، المعروف باسم مشروع رافين ، الذي جندته الهيئة الوطنية للأمن الإلكتروني في الإمارات لمساعدة الإمارات على الانخراط في مراقبة الحكومات الأخرى والصحفيين الأجانب ونشطاء حقوق الإنسان. كان المدافع الإماراتي عن حقوق الإنسان أحمد منصور ، الذي اخفي من قبل قوات الأمن الإماراتية في عام 2017 بعد تعرضه لعدة هجمات إلكترونية ، أحد أهداف مشروع رافين. يقضي حالياً عقوبة بالسجن لمدة 10 سنوات بتهم تتعلق بنشاطه الحقوقي. تعرضت لجين الهذلول ، المدافعة البارزة عن حقوق المرأة السعودية ، لهجمات إلكترونية من قبل السلطات الإماراتية التي اخترقت بريدتها الإلكتروني قبل اعتقالها ونقلها قسراً إلى المملكة العربية السعودية في عام 2018. ولا تزال في السجن حتى اليوم إنقاصاً من نشاطها.

في ضوء ما سبق ، نعتقد أنه يتعارض مع رسالة الإنتربول وأهدافها ، أن يتم تمثيل المنظمة بدولة وفرد يتحملان بشكل متكرر المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك ، نعتقد أن المرشحين لرئاسة الإنتربول يجب أن يتم فحص ملامتهم لهذا الدور من خلال عمليات التدقيق المناسبة التي تسعى إلى دعم التزام الإنتربول بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. لذلك لا ينبغي أن تكون دولة الإمارات العربية المتحدة ، بشخص السيد أحمد الريسي ، في موقع يرأس المنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

في ضوء ما سبق ، نحثكم على مشاركة المخاوف المذكورة أعلاه مع الدول الأعضاء في الإنتربول قبل تعيين الرئيس المقبل للمنظمة.

نشكركم على اهتمامكم ونحن على استعداد إذا كنتم ترغبون في مناقشة هذا الأمر.

مع خالص التقدير ،

حركة المسيحيين من أجل إلغاء التعذيب – فرنسا

القسط لحقوق الإنسان

أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين

جمعية ضحايا التعذيب في الإمارات

سيفيكوس

الديمقراطية في العالم العربي الآن (DAWN)

المركز الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان

مبادرة الحرية

مركز الخليج لحقوق الإنسان

حقوق الإنسان أولاً

هيومن رايتس ووتش

الحملة الدولية للحرية في الإمارات

المركز الدولي للعدالة وحقوق الإنسان

الخدمة الدولية لحقوق الإنسان

مناً لحقوق الإنسان

المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب

مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط

منظمة سام للحقوق والحريات

UnidOSC المكسيك